مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies
نماء وانتماء

namacenter

ترجمات

نحو منهج لتأصيل كمال البيان النبوي

د. محمد كنفودي

المقال الرابع
نحو منهج لتأصيل كمال البيان النبوي

المقال الرابع

نحو منهج لتأصيل كمال البيان النبوي

د. محمد كنفودي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
غرة القول	٧
أولا: اعتبارات كمال البيان النبوي للقرآن	٨
ثانيا: تأصيل منهج كمال البيان النبوي للقرآن	٩
١- مقوّم إزالة اللّبس عن النص القرآني من داخله ترتيلًا	١٠
٢- مقوّم إثبات كمال وتمام التشريع النصي القرآني	١١
ثالثا: التمثيل لكمال البيان النبوي للقرآن	١١
١- البيان وفق تأصيل القواعد الكلية المعيارية	١٢
٢- البيان وفق تأصيل ربط القدر بالعمل	١٣
٣- البيان وفق تأصيل تحديد طور العقل	١٤
٤- البيان النبوي بين فعل السّن وروح السّن	١٥

غرة القول

تعد علاقة السنة بالقرآن من أهم الإشكالات المنهجية والمعرفية في فضاء الفكر الإسلامي المعاصر؛ بحيث إن العديد من المفكرين المعاصرين، المشتغلين بالدراسات الإسلامية عموما، والدراسات القرآنية خصوصا، ترددوا في تحديد ناظم منهج العلاقة بينهما، بين من اكتفىٰ بالنص القرآني وحده[١]، وبين من اعتبر نصوص السنة -ولو صحت- مجرد نصوص تاريخية[٢]، وبين من اعتبر أن السنة النبوية في علاقتها بالقرآن، تُعدُّ مجرد إمكان واحد من جملة إمكانات أخرىٰ عديدة؛ بالنظر إلىٰ أن القرآن يستحيل أن يستنفذ في ما قدمه الرسول عليه الصلاة والسلام زمن النبوة والنزول، ولا في مطلق اجتهادات الأزمنة التأويلية التالية، إذ ذلك هو علامة إعجازه الكبرىٰ التي لا تضاهىٰ[٣]. ولا يهمنا أيضًا جرد بيان علاقة السنة بالقرآن، كما أصلها أهل التراث الإسلامي[٤]، أو كما أعاد تأسيسها أهل إعادة منهج النظر في علاقة السنة بالقرآن[٥]، بل ما يهمنا حصرًا، هو بيان

---

(١) يمثل هذا الاتجاه عموم ما يسمىٰ بالقرآنيين.

(٢) يمثل هذا الاتجاه عموم ما يسمىٰ بأهل القول بتاريخية النص الشرعي الإسلامي.

(٣) يمثل هذا الاتجاه مثلا، أبو يعرب المرزوقي. انظر: الجلي في التفسير، ج١، ص ٥٢، ٢٢٠، ٣٦، ٣٧. ج٣، ص ١٠٦، ١٠٧.

(٤) تعددت أوجه علاقة نصوص السنة بالقرآن من المنظور التأصيلي التراثي كما هو مقرر في المصنفات الأصولية، منها: علاقة تخصيص، علاقة تفصيل، علاقة تقييد، علاقة إحكام، علاقة نسخ، أو قل عموما، علاقة بيان. انظر: الرسالة، الشافعي، الموافقات، الشاطبي.

(٥) أهل التحديث المعاصر أو القراءات الجديدة، تجدهم في الغالب لا يولون الاهتمام اللائق لنصوص السنة عمومًا، وفي علاقتها بالقرآن خصوصًا، منهم علىٰ سبيل المثال لا الحصر: محمد شحرور، عدنان الرفاعي.

أن ما قدمه الرسول -عليه الصلاة والسلام- لنصوص القرآن، في أي صورة من الصور سواء صورة تفسير، أو تخصيص، أو تقييد، أو توضيح، أو إحكام ونحو ذلك، أو قل عمومًا، بيان وتبيين، يُعدُّ التفسير المثل في الإمكان، الذي لا يجوز تخطيه أو تجاوزه إلىٰ سواه، مهما كان مصدره، شرط إذا ثبتت صحته عن المعصوم عليه الصلاة والسلام، علاوة علىٰ بيان كمال أوجه التفسير أو «البيان النبوي»، ليس في زمن النبوة والنزول فحسب، بل في مطلق أزمنة التأويل الممكنة. ونقدم المنظور التأسيسي بناء علىٰ ثلاثة محاور أساسية، وهي:

أولا: اعتبارات كمال البيان النبوي للقرآن

يتأسس كمال «البيان النبوي» للقرآن كله أو لبعض نصوصه[1]، علىٰ جملة اعتبارات إيمانية ومعرفية، لا يرتقي إليها الرّيب، علىٰ الأقل من المنظور الإسلامي المأصول، نذكر منها ما يأتي:

١- كون القرآن نصّ علىٰ أن مهمّة الرسول عليه الصلاة والسلام المتعلقة بوحي القرآن علىٰ مستوىٰ التفسير، تتمثل في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. فتكون بالتبع تلك المهمة النصية لا اعتبار موضوعي لها، إذا لم ترق مرقىٰ الكمال المطلق، أو الأنموذج الأمثل في الإمكان.

٢- كون ما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام من أقوال وأفعال وإقرارات ونحوها المتصلة أساسًا بالقرآن، لم تكن مجردة عن الوحي المنزل تقويمًا وتصحيحًا، بل إن مجمل ما كان يصدر عنه، المتعلق بناظم الدين المطلق أساسًا، كان مسددًا ومؤيدًا فيه بالوحي. فلا اعتبار لذلك كله، إذا لم يكن ما صدر عنه ﷺ يمثل الكمال الأنموذج في الإمكان مطلقًا.

٣- كون كل ما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام، كان محتفًا بناظم «العصمة»، خصوصًا في تعلقها بأمر التشريع بالمعنىٰ الكلي العام. فلا اعتبار

---

(١) إن نصوص السنة النبوية لا تتصل بنصوص القرآن كلها، بل ببعضها فقط، كما يظهر ذلك علىٰ الأقل في مدونات ومصنفات نصوص السنة النبوية.

للتشريع المعصوم، إذا لم يكن يمثل «الكمال المطلق»، ليس في زمن النبوة فحسب، بل في مطلق أزمنة التكليف المتعاقبة[1].

٤- كان الرسول -عليه الصلاة والسلام- في كثير مما كان يصدر عنه من الأحكام التي تفصل بين الناس في الخصوم أو في النزاعات، كان يتريث توقفًا حتىٰ يأتيه الوحي، حاملًا الحكم المطلق لتلك المسألة أو النازلة. فلا اعتبار لهذا المسلك النبوي، إذا لم يكن منتظمًا في ناظم «الكمال المطلق»[2].

وعليه؛ فإن «البيان النبوي» للقرآن أساسًا ليس مجرد بيان إمكاني، أو قل مرحلي تاريخي، تناسب مع زمن النزول، بل هو بحكم منطلقاته الكلية، يعد أمثل الكمال في الإمكان الإنساني مطلقًا، إذ لا كمال بعده البتة. وكمال الإنسان في أزمنة التكليف والتأويل، يتحدد أساسًا وفق معيار القرب أو البعد عنه نظرًا وعملًا، ولا يتم تحقيق التطابق معه في الأزمنة التالية؛ بالنظر إلىٰ كونه من ناظم دائرة المطلق، وإنما الحاصل في الإمكان الإنساني، الاجتهاد في سبيل تحقيق القرب منه تأسيًّا حسب الإمكان.

ثانيا: تأصيل منهج كمال البيان النبوي للقرآن

إن الرسول -عليه الصلاة والسلام- بوصفه هو المتلقي والمبلغ والمبين الأول للقرآن، قد كان بيانه للقرآن، يمثل «الكمال المطلق» في الإمكان الإنساني في الأزمنة كلها التأويلية والتكليفية. وكونه كذلك، فقد تأسس «البيان النبوي» للقرآن، وفق منهج محدد، نذكر بعض مقوماته الكلية الأساسية فيما يأتي:

---

(١) العصمة الثابتة للرسول ﷺ نصًا في قوله تعالىٰ: (المائدة ٦٩)، ليست متعلقة حصرًا بحفظه من القتل، بل تتعدىٰ لتعم عصمة التشريع، التي تجعل من تشريعه ﷺ، أو قل، بيانه، متصلًا كان أو منفصلًا منزهًا عن ساحات الخطأ مطلقًا، إلا خطأ التشريع، كما هو ثابت مثلًا في حديث «ذو اليدين» في الصلاة. صحيح البخاري، حديث رقم. ١٢٢٧. وفي رواية مسلم، رجل يقال له «الخِرباق». صحيح مسلم، حديث رقم ٥٧٢. ٥٧٣. ٥٧٤.

(٢) مما يدل علىٰ ذلك: صحيح البخاري، حديث رقم ٤٧٢١. ٧٣٠٩. أسباب النزول، الواحدي، ص ١٥٦-١٥٨.

١- مقوّم إزالة اللّبس عن النص القرآني من داخله ترتيلًا

عن عبد الله قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٣]. شقَّ ذلك علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أينا لم يلبِس إيمانه بظُلم. قال رسول الله ﷺ: «**إنه ليس بذاك، ألا تسمع إلىٰ قول لقمان لابنه**: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٢]». (١).

يبيّن النص أن الصحابة قد أشكل عليهم فهم آية الأنعام؛ بوصفها تحدد الشرط، وما يترتب عنه من جزاء، فإذا لم يتحقق الشرط -الذين ءامنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم-؛ لم يتحقق بالتبع الجزاء -أولئك لهم الأمن وهم مهتدون-. فأزال الرسول عليه الصلاة والسلام الإشكال، بربط آية الأنعام بآية لقمان، فعلم الصحابة أن المقصود بالظلم في الآية، ينصرف إلىٰ ناظم الشرك العقدي أو التعبدي بالمعنىٰ الذي عهدوه زمن جاهليتهم(٢). وهذا التعامل النبوي يحمل منهجًا واضحًا لبيان معاني آيات نص القرآن، ولبّه أن القرآن إذا كان يتحدد بكونه بيانًا مبينًا كما ثبت نصًّا، فإن أولىٰ مناطات تحقق ذلك، أنه بيان لذاته بذاته، دون معينات خارجية محمّلة، أو هو كما تم تأصيله في النص التراثي، أن القرآن يفسر أو يشرح بعضه بعضًا؛ إذ ما أجمل في آية فصّل في أخرىٰ، وما ورد عامًا خُصِّص، وما ورد مُشكِلًا بُيِّن، وما ورد متشابهًا أحكم وهكذا. ويدل المنهج النبوي البياني، علىٰ أن آيات القرآن وإن اختلفت سياقات ورودها وأزمنة نزولها، إلا أنها تفسر من خلال ما يسمىٰ بمنهج «التوحيد» أو «الترتيل» أو «التفسير الموضوعي». إلا أن أصول المنهج النبوي البياني بعد زمن النزول، خصوصا في أزمنة التأويل، التي طغت عليها الصراعات المذهبية، استبدل بمنهج التفسير «التجزيئي الذري»، الذي يجعل من آيات القرآن جزرًا مفصولًا بعضها عن بعض بلا ناظم جامع بينهما.

---

(١) صحيح البخاري، حديث رقم. ٤٧٧٦.

(٢) تأمل الآيات القرآنية الآتية: (النساء ٤٧، ١١٥) (لقمان ١٢) (الزمر ٦٢).

٢- مقوّم إثبات كمال وتمام التشريع النصي القرآني

عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «**خذوا عنّي خذوا عنّي فقد جعل الله لهنّ سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم**»(١).

يبين النص الحديثي تحديد ما ترمي إليه آية سورة النساء، إذ قوله تعالىٰ: ﴿أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا﴾ [النساء: ١٥]، الذي ورد في سياق الحديث عن بيان أحكام العقوبات أو الحدود المتعلقة بالفاحشة المتعلقة بالزنىٰ(٢)، إلا أنه لم يحدد عقوبة الفعل، ولو ترك التحديد لاجتهادات الناس بعد زمن النبوة والنزول، لاختلفت اختلافًا كثيرًا، فيفضي إلىٰ تعطيل مقصد الشرع الحكيم. فجاء «البيان النبوي» وفق ما يحقق مقصد الشرع، ويحدد الحكم الشرعي نظرًا وعملًا. والبيان النبوي للآية، ليس مجرد بيان تشريع تاريخي، كما يدعي أهل مؤرخني الأحكام الشرعية النصية، بل هو يدرج ضمن ناظم الوحي كما تشير إلىٰ ذلك رواية مسلم، فضلًا عن أنه سيق مساق إظهار التشريع الإسلامي النصي في صورة الكمال والتمام؛ بحيث لا يعتريه نقص ولا فراغ، إذ قوله تعالىٰ: ﴿أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا﴾، دال بصيغته النصية علىٰ اكتمال وإتمام التشريع في المسألة. والبيان كما هو معلوم لا يتأخر عن وقت الحاجة. لذلك فإن منهج «البيان النبوي» للنص القرآني في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل الأخرىٰ، منهج قرآني؛ إذ لا تتوافق آية سورة النساء، مع قوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٤]. من دون نص الحديث النبوي إطلاقًا.

ثالثا: التمثيل لكمال البيان النبوي للقرآن

إن بيان الرسول عليه الصلاة والسلام للقرآن، لم يأتِ مقصورًا علىٰ ضرب واحد، بل تعددت أضربه البيانية، قصد تكثير آفاق النظر والتفاعل مع القرآن؛

---

(١) صحيح مسلم، حديث رقم. ١٦٩٠.

(٢) تأمل قوله تعالىٰ: (النساء ١٥، ١٦). وقد حمل الاجتهاد التراثي، آيتي سورة النساء في مقابل الآية الثانية من سورة النور، علىٰ أنها منسوختين. أما أهل إنكار وجود النسخ بالمعنىٰ التراثي بين نصوص القرآن، فيرون أنهما محكمتين.

بوصفه مدار الحياة الفردية والجمعية، ومعيارًا محددًا للنظر والعمل، لازمًا كان أو متعديًا، ومما يمكن التمثيل له به في هذا السياق، نذكر ما يأتي:

١- البيان وفق تأصيل القواعد الكلية المعيارية

أخرج البخاري عن أبي هريرة[١]، سئل النبي ﷺ عن الحُمُر، فقال: «**لم ينزل عليّ فيها شيء**[٢]**، إلا هذه الآية الجامعة الفاذّة**[٣]: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٨، ٩]»[٤].

إن القصد الكلي من جعل آية سورة الزلزلة تمثل الآية الجامعة الفاذة، هو تأصيل منهج التعامل مع نصوص القرآن، وفق منظور أنها معايير عليا حاكمة لكل ما يصدر عن الإنسان من الأنظار والأعمال الاجتهادية والجهادية التكليفية، بغض النظر عن زاوية التحديد والتعيين؛ ذلك أن أهم ما يتحدد به نص القرآن علىٰ مستوىٰ ماهية إنيته الذاتية، كونه يحدد المعايير المطلقة المتعالية لكل ما يصدر عن الإنسان من عموم الأنظار والأعمال ونحوها. ويُعدُّ هذا الربط من وجه تربوي آخر، صورة من صور الترغيب والترهيب؛ ذلك أن مصير الإنسان في الآخرة، أو منزلته في الدنيا، ذلك كله رهين ما يصدر عنه وحده[٥].

وعليه؛ تلاحظ بصورة صريحة، أن «البيان النبوي» لنص القرآن، لم يكن بيانًا تاريخيًّا أو زمكانيًّا محايثًّا، حتىٰ يُعدُّ إمكانًا واحدًا من جملة إمكانات اجتهادية عديدة، بل هو بيان معياري متعالٍ حاكم علىٰ كل ما يصدر عن الإنسان الراشد أو المكلف تحديدًا، وإلا لانتفت عن وحي القرآن، أهم الخصائص التي يتفرد بها نصًّا.

---

(١) أخرج الترمذي في سننه عن أبي هريرة تفسيره ﷺ لقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]. حديث رقم ٣٤٢٨.

(٢) مع العلم أن النهي عن الحمر، ثابت بنصوص السنة النبوية. صحيح البخاري، حديث رقم ٥٥٢١، ٥٥٢٩. صحيح مسلم، حديث. رقم ١٩٣٥، ١٩٤٠.

(٣) إن قوله ﷺ: «**إلا هذه الآية الجامعة الفاذّة**»، فيه دلالة صريحة علىٰ ما نجتهد في إقامة الدليل عليه.

(٤) صحيح البخاري، حديث رقم ٤٩٦٣. ٤٩٦٢.

(٥) بناء علىٰ ناظم السببية، كما يظهر ذلك جليًّا في الآيات القرآنية الآتية: (الأعراف ٤٢) (الزخرف ٧٢) (النحل ١١٢).

٢- البيان وفق تأصيل ربط القدر بالعمل

أخرج البخاري عن علي قال: كنا جلوسًا عند النبي ﷺ فقال: «**ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار**»، فقلنا: يا رسول الله أفلا نتّكل؟ قال: «**لا، اعملوا فكل ميسّر، ثم قرأ**: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠]»[(١)].

إن القصد الكلي من جعل -الرسول عليه الصلاة والسلام- يربط القدر بالعمل، هو ترسيخ ناظم السببية المطردة؛ بحيث إن مقام أو منزلة الإنسان في الدنيا والآخرة، لا ترتهن إلا بأمر واحد، هو العمل. ولا شك أن هذا يمثل أهم البنود «الثورية» في تشريع الإسلام النصي[(٢)]، إذ ما يقوم بها الإنسان من أعمال مشروعة أو غير مشروعة، هي بالأساس منبعثة عن اختياره الذاتي الحر، دون إكراه أو إجبار كليًّا كان أم جزئيًّا، وإلا انتفىٰ ناظم التكليف الديني الشرعي، وفي ذلك الربط أيضًا دلالة إيمانية متعلقة بعلم الله تعالىٰ، وهي أن الله تعالىٰ بعلمه الواسع المحيط، يعلم ما يقوم به الإنسان في مطلق الأزمنة والأحوال، قبل أن يقوم بما قام به، دون أن يتضمن ذلك مثقال ذرة من إكراه أو إجبار؛ ذلك أن الله تعالىٰ قد مكّن الإنسان قبل العمل، بما لا يُعدُّ من الاحتمالات الممكنة للقيام بذلك العمل الواحد المتعين، وهي كلها مُدْرَجَة ضمن علم الله تعالىٰ المطلق المحيط، الذي ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبإ: ٣].

وعليه؛ فإن «البيان النبوي» لنص القرآن، يعد المدخل الضروري لتجفيف منابع آفات شتىٰ عقدية وسلوكية، أهمها: ترك العمل بدعوىٰ الاتكال أو التواكل علىٰ القدر، أو المكتوب الإجباري المبرم ونحو ذلك.

---

(١) صحيح البخاري، حديث رقم. ٤٨٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩. صحيح مسلم، حديث رقم ٢٦٤٧.

(٢) إذ من أهم النواظم الكلية التي تحتف بتشريعات الإسلام النصي كلها، «العمل»؛ سواء تعلق الأمر بموضوع العقيدة والإيمان، أو بموضوع التشريع والأحكام، أو بموضوع الأخلاق والقيم ونحوها. إلا أن هذه «الروح الثورية» التي جاء بها الإسلام علىٰ مستوىٰ ناظم العمل، بدأت تجف أصولها، خصوصًا بعد أن فهمت أجيال أزمنة التأويل التالية لزمن النزول، مفهوم «القدر» بفهومات عطلت أصالة العمل، أو علىٰ الأقل ألغت أثره.

٣- البيان وفق تأصيل تحديد طور العقل

أخرج البخاري عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ليس أحد يحاسب إلا هلك**»[١]. قالت: قلت: يا رسول الله جعلني الله فداءك، أليس يقول الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧، ٨]. قال: «**ذاك العرض يعرضون، ومن نوقش الحساب هلك**»[٢].

إن القصد الكلي من ترتيب الرسول عليه الصلاة والسلام الهلاك علىٰ نقاش الحساب، هو جعل نظر العقل يتحدد بطوره، وهو عالم الشهادة بأحداثها ووقائعها، أو قل آيات الأنفس والآفاق؛ بحيث كلما تجاوز العقل طوره، أفضىٰ به ذلك إلىٰ عدم تحقيق أي نسبة من نسب اليقين، ويكون بالتبع هلاك العقل في ما يترتب عن ذلك[٣].

وعليه؛ فإن المذهب الأسلم، أن عالم الغيب بوقائعه وأحداثه ومشاهده، يركن العقل لمعرفة ذلك إلىٰ الوحي المنزل. وبالتبع فالأمر كلما كان متعلقًا بالغيب، إلا وآمن به العقل تسليمًا كما ورد وبالطريقة التي ورد بها دون تجاوز[٤]. عكس لو تعلق الأمر بعالم الشهادة، فإن للعقل في ذلك فسحة للنظر المتجدد.

بناء علىٰ ما تقدم، فإن «البيان النبوي» لنص القرآن، يُعدُّ المنظور الأمثل لتحديد طوري عمل العقل، إذ كلما تقيّد به في مسيرة البحث، تسدد وتأيّد، وإلا اضطرب وتخبّط مسعاه، ووقع في شراك الوهم الأكبر، الذي يحصر الوجود المطلق في الإدراك النسبي[٥].

---

(١) إن نتيجة الإنسان في الآخرة رهينة عمله، وبالتبع متعلقة بالحساب العادل، فكلما كان عسيرًا هلك، وكلما كان يسيرًا انقلب إلىٰ أهله مسرورًا. ذلك أن الحساب حقيقة إيمانية غيبية واقعة، وهو الذي يحدد ما بعده كما ثبت نصًّا.

(٢) صحيح البخاري، حديث رقم ٤٩٣٩.

(٣) خصوصًا لما يُنفىٰ بدعوىٰ أنه لم يدرك عقلًا، أو أنه يقدره بتقديره العقلي، فينفي مقصده وأثره.

(٤) دون تأويل يخرجها عن حقيقتها معنىٰ ومغزىٰ.

(٥) بيّن ذلك بما يكفي من البرهان الصريح ابن خلدون، من ذلك قوله: «واعلم أن الوجود عند كل مدرك في بادئ رأيه أنه منحصر في مداركه لا يعدوها، والأمر في نفسه بخلاف ذلك، والحق من ورائه. ألا ترىٰ الأصم كيف ينحصر الوجود عنده في المحسوسات الأربع والمعقولات، ويسقط من الوجود =

بناءً علىٰ ما تقدم يمكن القول: إن «البيان النبوي» لنصوص القرآن، بالنظر إلىٰ محددات المبين عليه الصلاة والسلام، ليس مجرد بيان إمكاني من جملة بيانات أخرىٰ عديدة، بل هو بيان أمثل وأكمل، لا يضارعه بيان إطلاقًا في الأزمنة التالية كلها، وإلا لا معنىٰ لمحددات كونه رسولًا ﷺ مأمورًا بالبيان والتبيين نصًّا.

٤- البيان النبوي بين فعل السّن وروح السّن

إن من أهم معالم الاقتداء والتأسي بالرسول -عليه الصلاة والسلام- المأمور به نصًّا في آية سورة الأحزاب بالأسلوب الخبري[١]، مع مراعاة مقامات تصرفات ما صدر عنه؛ بالنظر إلىٰ ما امتاز به من كمال العقل والخُلق والتسديد والتوفيق الإلهي إلىٰ مطلق أوجه الخير، فضلًا عن العصمة بالمعنىٰ التشريعي، ما سماه أبو يعرب المرزوقي، واعتبره هو «السنة الحقيقية»، وميز فيه بين «فعل السن» و«روح السن»[٢]؛ فـ«فعل السن»، هو مسعىٰ الرسول -عليه الصلاة والسلام- الفعلي القائم علىٰ ناظمي الاجتهاد والجهاد، المتحققين وفق ما كان يقتضيه ناظم زمن النبوة والنزول في واقعه وزمنه ﷺ، الذي عدّه أبو يعرب المرزوقي مجرد عينة من العينات، وإن كانت أفضل العينات. أما «روح فعل

= عنده صنف المسموعات . . . فإذا علمت هذا فلعل هناك ضربًا من الإدراك غير مدركاتنا؛ لأن إدراكاتنا مخلوقة محدثة، وخلق الله أكبر من خلق الناس، والحصر مجهول، والوجود أوسع نطاقا من ذلك». «وذلك أن مدارك صاحب الشريعة أوسع لاتساع نطاقها عن مدارك الأنظار العقلية، فهي فوقها ومحيطة بها لاستمدادها من الأنوار الإلهية، فلا تدخل تحت قانون النظر الضعيف والمدارك المُحاط بها. فإذا هدانا الشرع إلىٰ مدرك، فينبغي أن نقدمه علىٰ مداركنا ونثق به دونها ولا ننظر في تصحيحه بمدارك العقل ولو عارضه، بل نعتقد ما أمرنا به اعتقادًا وعلمًا، ونسكت عما لم نفهم من ذلك، ونفوّضه إلىٰ الشارع ونعزل العقل عنه». المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت. لبنان، ط. ٢٠٠٤، ص ٤٤١، ٤٩٣.

(١) يقول الله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ . . . [الأحزاب: ٢١].

(٢) الجلي في التفسير، ج ٣، ص ١٠٧، .١٠٨ النخب العربية وعطالة الإبداع في منظور الفلسفة القرآنية، ص ١٤٤. يقصد بـ«فعل السن» النبوي، ما تحقق فعليًّا في عهده عليه الصلاة والسلام. وأما «روح السن» النبوي، فيقصد به، الناظم أو القانون الكلي الذي كان يسير علىٰ هديه في اجتهاداته وجهاداته ﷺ.

السّن»، فهو الذي يهمنا إنشاؤه إنشاء وفق ناظمي أو محركي الوجود المادي والرمزي معًا، وهما الاجتهاد والجهاد، وفق ما يقتضيه الزمن والواقع والجيل المعاصر، فضلًا عن إشكالات ومشكلات المرحلة. نجتهد في هذا السياق، تفصيل القول في استلهام منهج «روح السّن» النبوي، علمًا بأنه لا ينفصل ضرورة عن كمال «فعل السّن» النبوي[1]، ذلك أن «روح السّن» النبوي إذا نظرت فيه وجدته متعدد المجالات، تعدد اهتمامات الدعوة النبوية، ونقتصر من باب التمثيل علىٰ مجال واحد، وهو المجال الاجتماعي؛ بحيث إن الرسول -عليه الصلاة والسلام- بقدر اجتهاده وجهاده في سبيل تنظيمه ورسم معالم الحياة الاجتماعية الحقيقية فيه، بقدر سعيه ﷺ إلىٰ توفير ما يحقق استقراره واستمراره وفق منهج قويم، لا نقص فيه ولا اعتلال، خصوصًا علىٰ مستوىٰ ما يسمىٰ بالضروريات الأساسية، باعتبار أن مجتمع المدينة وقتئذ حديث عهد بمرحلة اتسمت بنقيض ما اجتهد وجاهد الرسول ﷺ في بنائه وترسيخ أصوله وآفاقه[2]، ومن ذلك علىٰ سبيل التمثيل لا الحصر:

أ- المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار في المدينة مقوّم اللاحمة الاجتماعية

بعد أن استقر الرسول عليه الصلاة والسلام بالمدينة مهاجرًا إليها من مكة، تبيّن التفاوت الطبقي المادي بين المهاجرين والأنصار؛ بالنظر إلىٰ أن الأنصار هم أهل الأرض في المدينة، أما المهاجرون فقد هاجروا إليها بأنفسهم في سبيل ما آمنوا به، ولم يؤخذوا معهم من الأموال إلا ما يبلغهم إلىٰ أرض القصد. فسنّ ﷺ لتدبير الوضع الاجتماعي الجديد القائم بينهما، سنة «المؤاخاة» بين المهاجرين والأنصار. فقال ﷺ: «**تآخوا في الله أخوين أخوين**». ثم أخذ الرسول ﷺ بيد علي بن أبي طالب فقال: «هذا أخي»، فآخىٰ بين حمزة بن عبد المطلب وزيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب ومعاذ بن جبل، وأبو بكر الصديق وخارجة بن زهير، وعبد الرحمان بن عوف وسعد بن الربيع، وأبو ذر

(١) بالنظر إلىٰ محرك اجتهاد وجهاد الفعل النبوي المتحقق، هو الروح المحدد لهما فعلًا وتركًا، بناءً وتجاوزًا.

(٢) إن مجتمع المدينة المنورة تعدد علىٰ المستوىٰ الديني والقبلي.

الغفاري والمنذر بن عمرو، وسلمان الفارسي وأبو الدرداء، وهكذا باقي المهاجرين والأنصار[1]. ولتكتسب المؤاخاة عمقها العقدي بينهما سريانًا علىٰ مستوىٰ الفعل، جعلها عليه السلام تقوم علىٰ أساس المؤاخاة في الله تعالىٰ. وهذا المقوّم العقدي، هو الذي جعلها تتمكن من أخذ اعتبار القداسة، خصوصًا في نظر الأنصار، باعتبارهم هم أهل البذل.

إن سنة «المؤاخاة» بين المسلمين من المهاجرين والأنصار، وإن نسخت زمانيًّا، باعتبار التوازن الذي تحقق بفضلها في العهد المدني الأول[2]، إلا إن روحها ما زالت سنة نبوية قائمة وسارية الأثر في العمران الإسلامي خصوصًا والإنساني عمومًا، ما دام أن مشاكل وأزمات الناس واحدة، وإن اختلفت أزمنتهم ودولهم وأمكنة قيامهم الوجودي، والذي يعزز تلك الروح في ناظم النسيج الاجتماعي، قوله عليه الصلاة والسلام:

- عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: «**ترىٰ المؤمنين في تراحمهم وتوادّهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكىٰ منه عضو تداعىٰ له سائر الجسد بالسهر والحمّىٰ**»[3].

- عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «**المسلمون كرجل واحد، إن اشتكىٰ رأسه تداعىٰ له سائر الجسد بالسّهر والحمّىٰ**»[4].

- عن أبي بردة عن أبي موسىٰ قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضًا**»[5].

إن ناظم تلك الروح الخصبة، لا تتحقق إلا باستشعار فردي وجمعي، اللاحم الكلي الجامع، وهو مفهوم «الأمة الواحدة»؛ سواء الجامعة للناس

---

(١) تهذيب سيرة ابن هشام، ص ١١٥. أسباب النزول، الواحدي، ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٢) يقاس علىٰ سنة «المؤاخاة»، ما عرف في العهد النبوي في زمن المدينة الأول، بـ «أهل الصفة».

(٣) صحيح البخاري، حديث رقم ٦٠١١. وقد روي عن النعمان بن بشير في صحيح مسلم بصيغ أخرىٰ كما سنذكر.

(٤) صحيح مسلم، حديث رقم ٢٥٨٦.

(٥) صحيح البخاري، حديث رقم ٦٠٢٦. صحيح مسلم، حديث رقم ٢٥٨٥.

جميعًا، أو للمؤمنين بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام تحديدًا، ومن أصولها المقررة نصًّا، ما قاله عليه الصلاة والسلام:

- «**أيّها الناس إن ربّكم واحد وإن أباكم واحد كلّكم لآدم وآدم من تراب**»[1].

- عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ قال: كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدين بالقادسية، فمرّوا عليهما بجنازة، فقاما، فقيل لهما: إنها من أهل الأرض، أي من أهل الذمة، فقالا: إن النبي ﷺ مرّت به جنازة، فقام، فقيل له: إنها جنازة يهودي، فقال: «**أليست نفسا**»؟[2].

- عن أنس وابن مسعود قال رسول الله ﷺ: «**الخلق كلهم عيال الله وأحبّ خلقه إليه أنفعهم لعياله**»[3].

ب- الدعوة إلىٰ الإنفاق التطوعي في مطلق أوجه الخير أو المصالح العامة مقوّم لتلبية طوارئ وضرورات العمران الإنساني

قضت مشيئة الله تعالىٰ بالسنة القاضية بوجود ثنائية الفقر والغنىٰ في المجتمع الإنساني، بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللغة أو المرحلة التاريخية ونحو ذلك. ولتدبيره التدبير الأمثل؛ بوصفه مشكلة اجتماعية، أنزلت جملة أحكام نصية في الدين المنزل، وبذلت جهودًا عدة من قبل أولي بقية من الناس. وقد عمل الرسول عليه الصلاة والسلام في العهد المدني خصوصًا؛ بوصفه زمنًا تأسيسيًّا أنموذجًا، علىٰ تدبير تلك المشيئة الربانية، بواسطة منهج قائم البنيان. ومما سنه عليه السلام نصًّا، الدعوة إلىٰ الإنفاق التطوعي في مطلق أوجه الخير أو المصالح العامة، لاستقامة أحوال العمران الإنساني، وإلا أفضىٰ ذلك إلىٰ أزمات ومآزق شتىٰ، تذهب بأمن وسِلم الناس. لذلك حثّ الرسول -عليه الصلاة

---

(١) سنن أبي داود، حديث رقم ٥١١٦. سنن الترمذي، حديث رقم ٣٢٧٠. مسند أحمد، حديث رقم ٢٣٤٨٩. روي الحديث بروايات أخرىٰ مختلفة متقاربة.

(٢) صحيح البخاري، حديث رقم ١٣١٢. انظر أيضًا: صحيح البخاري، حديث رقم ١٣١٠، ١٣١١. صحيح مسلم، حديث رقم ٩٦١. وإن كان مسلم قد نسخ ذلك. صحيح مسلم، حديث رقم ٩٦٢.

(٣) أخرجه البزار والطبراني وغيرهما.

والسلام- بالوسائل التشريعية والأخلاقية والتربوية الممكنة كلها لتحفيز الناس علىٰ الإنفاق التّطوعي، خصوصًا في أزمنة الطوارئ ونحوها، ومما ورد في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام:

- عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «**أفضل الصدقة ما ترك غنىٰ واليد العليا خير من اليد السفلىٰ وابدأ بمن تعول**»[1].

- قال النبي ﷺ: «**من يحفر بئر رومة فله الجنة**». فحفرها عثمان[2].

- قال رسول الله ﷺ: «**من جهز جيش العسرة فله الجنة**». فجهزه عثمان[3].

إن السنة الإنفاق التطوعي في مطلق أوجه الخير أو المصالح العامة، ليس مجرد سنة تاريخية مضت وانقضت، بل هي قوام العمران الإنساني ما دام قائمًا، خصوصًا علىٰ مستوىٰ ضرورات حياة الناس. إذ أي مجتمع، يحتاج ضرورة إلىٰ ناظم الإنفاق التطوعي، فهو إذًا تشريع إنساني، يعكس معنىٰ مفهوم «التّذاوت»، ومن مجالاته التي حددها الرسول عليه الصلاة والسلام، نذكر ما أشار إليه في قوله:

- عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال: «**أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا**». وقال بإصبعَيه السبابة والوسطىٰ[4].

- عن صفوان بن سليم يرفعه إلىٰ النبي قال: «**الساعي علىٰ الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله**». وأحسبه قال يشك القعنبي: «**كالقائم لا يفتر وكالصائم لا يفطر**»[5].

- عن عائشة قالت: قال رسول الله: «**إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة، كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما كسب، وللخازن مثل ذلك، لا ينقُص بعضهم أجر بعض شيئا**»[6].

---

(١) صحيح البخاري، حديث رقم ٥٣٥٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان.

(٤) صحيح البخاري، حديث رقم ٦٠٠٥.

(٥) صحيح البخاري، حديث رقم ٦٠٠٦.

(٦) صحيح البخاري، حديث رقم ١٤٢٥، ١٤٤٠، ١٤٤١. صحيح مسلم، حديث رقم ١٠٢٤.

قد حددت السنة النبوية الروح التي تجعل من الإنسان يجتهد ويجاهد دومًا في سبيل الإسهام أو تحقيق الإنفاق التطوعي لخدمة الصالح العام، بغض النظر عمّن تعلق به الإنفاق أو أثره. وأصل ذلك كله، جلب رضىٰ الله تعالىٰ وتجنب سخطه وتخليد الإنسان ذاته رمزيًّا وأثريًّا في الوجود، ومما يدل علىٰ ذلك قوله عليه الصلاة والسلام:

- عن أبي أيوب الأنصاري أن رجلًا قال: يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة، فقال القوم: ما له ما له؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أرب ما له**». ثم قال: «**تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم. ذرها**»[1].

- عن ابن شهاب أن محمدًا بن جبير بن مطعم قال: إن جبيرًا بن مطعم أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**لا يدخل الجنة قاطع**»[2].

- عن أبي هريرة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: «**ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبدا بعفو إلاّ عزّا، وما تواضع أحد لله إلاّ رفعه الله**»[3].

- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: «**ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعط منفقا خلفا. ويقول الآخر اللهم أعط ممسكا تلفا**»[4].

ج- مقوّم الحث علىٰ صلة الرّحم بوصفه ناظم العصبيّة اللاّحمة بين الناس اجتماعيّا

نبيّن ولو إجمالًا، دور صلة الرحم بالمعنىٰ الأخلاقي في بناء ناظم العصبية اللاحمة علىٰ المستوىٰ الاجتماعي بين الناس، بالنظر إلىٰ أن الأفراد اجتماعيًّا قد يتحدوا وقد يختلفوا، إلا أن ما يقوّي اتحادهم، ويدبّر اختلافهم تدبيرًا أسلم،

(١) صحيح البخاري، حديث رقم ٥٩٨٣.

(٢) صحيح البخاري، حديث رقم ٥٩٨٤.

(٣) صحيح مسلم، حديث رقم ٢٥٨٨.

(٤) صحيح مسلم، حديث رقم ١٠١٠. صحيح البخاري، حديث رقم ١٤٤٢.

تجد المرجعية الأخلاقية بوصفها قوانين معيارية، تحدد العلاقات الاجتماعية بمختلف متجلياتها وانعكاساتها، وتوحد قبلتها ووجهتها إنسانيًّا. لذلك اعتبر الإنسان كلما تجرد عنها اجتماعيًّا بوصفها ذات خصيصة اجتماعية بطبيعتها، تجرد بالتبع عن معنىٰ وروح الإنسانية الفطرية. وإنسانية الإنسان اجتماعيًّا-إنسانيًّا، لا تتحقق فقط مع من اتّحد معهم في الدين ونحوه، بل تتسع لتشمل الناس جميعًا ولو كانوا مختلفين معًا في الدين ونحوه. بناء علىٰ هذا، حضَّ الرسول -عليه الصلاة والسلام- علىٰ خُلق صلة الرّحم[1]؛ بوصفه من أهم الأخلاق التي تعكس حسن العلاقات الاجتماعية الإنسانية في بعدها المجرد، وهو وإن كان من ناظم ما هو طبيعي، أو قل ربوبي، فقد أضفىٰ عليه صفة الأمر الشرعي الديني التكليفي، لتتوطن بالتبع مقوّمات العصبية اللاحمة كلها بين الناس اجتماعيًّا[2]، ومما يدل علىٰ بعض ما سلف، نسوق قوله عليه الصلاة والسلام:

عن عروة عن أسماء قالت: قدمت أمي وهي راغبة (مشركة) في عهد قريش ومدتهم إذ عاهدوا النبي ﷺ، فاستفتيت النبي ﷺ فقلت: إنّ أمّي قدمت وهي راغبة، أفأصلها؟ قال: «**نعم، صِلِي أمّك**»[3].

- عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره، فليصل رحمه**»[4].

- عن عبد الله بن عمرو عن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها**»[5].

---

(١) قيمة أو خلق «صلة الرحم» مفهوم إنساني باعتبار الأصل الأول الآدمي، القاضي بعدم التقاطع أو التدابر.

(٢) كثيرًا ما تجد الإسلام النصي يرفع الأمر الطبيعي إلىٰ منزلة الأمر الشرعي.

(٣) صحيح البخاري، حديث رقم ٥٩٧٩.

(٤) صحيح البخاري، حديث رقم ٥٩٨٦. صحيح مسلم، حديث رقم ٢٥٥٧.

(٥) صحيح البخاري، حديث رقم ٥٩٩١.

- عن جعفر بن أبي طالب أنه قال أمام ملك الحبشة بتعديد ما أمرهم به عليه الصلاة والسلام: «**. . . وأمرنا بصدق الحديث وأداء الأمانة وصلة الرحم وحسن الجوار والكف عن المحارم والدماء . . .**»[١].

إن الذي يقوي رابطة صلة الرحم ويديمها بين الناس، الرّوح التي شدّد عليها الرسول عليه الصلاة والسلام في السنة النبوية، والتي تجعل من الإنسان دائم الوصل لها، تحقيقًا للفوز برضاه سبحانه وتجنبًا لسخطه، ويظهر ذلك في قوله ﷺ:

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**إن الله خلق الخلق، حتىٰ إذا فرغ من خلقه، قالت الرّحم هذا مقام العائذ بك من القطيعة، قال: نعم، أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك؟ قالت: بلىٰ يا رب. قال: فهو لك**»[٢].

- عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**الرحم معلقة بالعرش تقول من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله**»[٣].

- عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «**لا يدخل الجنة قاطع رحم**»[٤].

-عن أبي هريرة أن رجلًا قال: يا رسول الله إن لي قرابة أصلهم ويقطعونني وأحسن إليهم ويسيئون إلي وأحلم عليهم ويجهلون علي. فقال: «**لئن كنت كما قلت فكأنما تسفُّهم المَلَّ، ولا يزال معك من الله ظهير عليهم ما دمت علىٰ ذلك**»[٥].

- عن أبي هريرة أن رسول الله قال: «**تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين، ويوم الخميس، فيُغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا، إلا رجلا كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيُقال: أنظروا هذين حتىٰ يصطلحا، انظروا هذين حتىٰ يصطلحا**»[٦].

---

(١) تهذيب سيرة ابن هشام، ص ٧٠. رواه البخاري عن ابن عباس أن أبا سفيان أخبره، أن هرقل أرسل إليه فقال: فما يأمر النبي ﷺ، فذكر بعض ذلك. حديث رقم. ٥٩٨٠.

(٢) صحيح البخاري، حديث رقم ٥٩٨٧، ٥٩٨٨، .٥٩٨٩ صحيح مسلم، حديث رقم ٢٥٥٤.

(٣) صحيح مسلم، حديث رقم ٢٥٥٥.

(٤) صحيح مسلم، حديث رقم ٢٥٥٦.

(٥) صحيح مسلم، حديث رقم ٢٥٥٨.

(٦) الموطأ، كتاب حسن الخلق، حديث رقم ١٧، .١٨ صحيح مسلم، حديث رقم ٢٥٦٥.

وعليه؛ فإن سنة الرسول -عليه الصلاة والسلام- بقدر اهتمامها بتشريع كل ما له صلة واقعية بالفعل الحيّ، أو قل، بـ «فعل السّن» المباشر، بالنظر إلىٰ واقع زمن النبوة والنزول، تجدها في المقابل تحدد لذلك الفعل روحًا، تجعل منه قائمًا في كل وقت وحين، مع مراعاة ناظم فارق تغيّر الزمان والمكان، وذلك هو «روح السن»، وهي بذلك لا تحدد الفعل وروحه فحسب، بل تضع تأسيسًا أو تشريعًا ليَسري الفعل في مطلق مجالات حياة الناس الاجتماعية وغيرها. فيكون بذلك «فعل السن» و«روحه» النبويين دائمي الشهود أثرًا وتأثيرًا، ما دام الزمن التكليفي الدنيوي قائمًا.

بناءً علىٰ ما تقدم يمكن القول: إن ما قدماه يُعدُّ مجرد أمثلة لتبيان أن السنة النبوية، وإن حكم علىٰ تشريعها للأفعال والتصرفات زمن النبوة، بكونه يُعدُّ من باب «التشريع التاريخي المرحلي»، من قِبَل الكثير ممن نظر في موضوعاتها، وهي حتمًا ليست كذلك في معظمها كما سلف بيان القول، فضلًا عن أن المقاصد العليا لأرواح النصوص أو التشريعات التي تؤسسها وتفتح أبوابها وآفاقها السنة النبوية، تجعل منها «تشريعات متعالية معيارية»، ما صحت سندًا ومتنًا، وفهمت علىٰ وجهها الحقيقي.